



اسم المقال: تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها

اسم الكاتب: م.د. زهاء أحمد محمد توفيق العيسى

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3620>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/13 23:36 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



تنمية الرافدين

العدد ١٢٠ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها

**Analysis Of The Credit Capability Of Iraqi
Private Banks and the Possibilities Of their
Development**

الدكتورة زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي
مدرس - قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل

Zahraa A. M. T. Al-Nuaimi(PhD)

zahraa.kcc@gmail.com

تأريخ قبول النشر ٢٠١٨/١١/٧

تأريخ استلام البحث ٢٠١٨/٩/٦

المستخلص

القدرة الائتمانية دور متميز في تطوير العمل المصرفي، إذ تُسهم في تحقيق أهداف عديدة في اقتصاديات الدول وزيادة الإنتاج، وبهدف البحث إلى تحليل مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وتحليل مؤشرات للسيولة والربحية والتي تكون داعمة للقدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية فضلاً عن تقديم أنموذج مقترن لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية، وقد خلص البحث إلى ارتفاع مؤشرات القدرة الائتمانية في بعض المصارف الخاصة وإنخفاضها في مصارف أخرى، مما يتطلب ضرورة تقديم نماذج حديثة لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية.

الكلمات المفتاحية: القدرة الائتمانية، مؤشرات الربحية، المصارف الخاصة العراقية.

Abstract

The aim of the study is to analyze the credit capability indicators of Iraqi private banks and analyze liquidity and profitability indicators that support the credit capacity of Iraqi private banks as well as provide a proposed model for capacity development. The study concluded that the indicators of credit capacity in some private banks are declining their decline in other banks, which requires the need to provide modern models to develop the credit capacity of Iraqi private banks.

Keyword: credit capability, profitability indicators, Iraqi private banks.

المقدمة

للائتمان المصرفي ضرورة كبيرة في العمل المصرفي كونه يُسهم في حل العديد من المشكلات الاقتصادية سواء لاقتصاد البلد أو للزبائن، فضلاً عن مساهمته في تطوير الإنتاج عبر مساهمته في تحقيق المشاريع الاقتصادية والإنتاجية، التي تُسهم في تطوير اقتصاديات الدول، ولكن في العراق فإن القروض الممنوحة قليلة نسبياً قياساً بدول الأخرى، وهناك خطورة كبيرة في منح القروض المصرفية، لذلك لا بد من إيجاد بدائل حديثة في منح القروض تُسهم في تحقيق فوائد عديدة سواء للمصارف الخاصة أو للزبائن أو للمجتمع العراقي.

مشكلة البحث

تُعد عملية منح القروض المصرفية من أهم الوظائف التي تؤديها المصارف على نحو عام وهي تُسهم في حل العديد من المشكلات الاقتصادية، ولكن في السوق المصرفية العراقية فإن القروض الممنوحة قليلة ولا تؤدي الدور الحقيقي المطلوب منها، لذلك فإن مشكلة البحث تتحول في التساؤل الآتي: (هل تمكن المصارف الخاصة العراقية من تقديم القروض المصرفية إلى فئات المجتمع العراقي كافة بكلف منخفضة وهل حجم القروض كان مناسباً مع الحاجة إليها؟)

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث بوضوح في عرضه لموضوع القدرة الائتمانية، الذي يُعد من الضروريات الكبيرة في العمل المصرفي كونه يتناول جانباً مهماً من توظيف الأموال للمصارف الخاصة العراقية فضلاً عن مساهمته في دعم الزبائن في الحصول على القروض التي تُسهم في بناء مشاريع خاصة بالأفراد، وتسهم في حل مشكلات كثيرة لهم، فضلاً عن تطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد وتكمّن أهمية البحث في تحليله الواقعي لمؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة، فضلاً عن أن البحث قد أنموذجاً مقترناً لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية.

هدف البحث

يهدف البحث الى عرض جانب مفاهيمي حديث عن القدرة الائتمانية، وتحليله لمؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وتحليل مؤشرات السيولة والربحية للمصارف الخاصة أيضاً لتوضيح القدرة الحقيقية للمصارف الخاصة، فضلاً عن تقديم أنموذج مقترن لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة في العراق.

فرضية البحث

(ان التحوط من مخاطر الائتمان المصرفي بسبب حالة التذبذب الكبير التي تشهدها حالة السوق العراقية، تؤدي الى التفاوت في النتائج المستخرجة من خلال تحليل مؤشرات القدرة الائتمانية)، مما يتطلب ضرورة تقديم أنموذج مقترن لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية بطريقة تضمن تحقيق أرباح للمصارف الخاصة وتوزع الخطر بين المصارف، فضلاً عن منح القروض لفئات عديدة في المجتمع العراقي .

عينة البحث

تضمنت عينة البحث في (٤) مصرفًا من المصارف الخاصة العراقية المتمثلة بـ (مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، مصرف المنصور للاستثمار، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف بابل، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف آشور الدولي، مصرف الخليج التجاري، للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٥)، إذ تم تحليل البيانات الخاصة بالمصارف ثم تقديم أنموذج مقترن لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي مستعيناً بالدراسات الحديثة التي تناولت الموضوع، فضلاً عن المنهج التحليلي في عرض وتحليل مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة عينة البحث.

أولاً. القدرة الائتمانية و انعكاسها على العمل المصرفي

كما هو معروف أن القدرة الائتمانية أهمية كبيرة في العمل المصرفي سواء في الأرباح المتحققـة للمصارف أو القروض المتـوـعة التي يحصل عليها المقـترـضـين، فضلاً عن الفوائد المـتحقـقةـةـ للمـصرـفـ والتـوزـيعـ الأمـثلـ للمـوارـدـ.

وهـنـاكـ أدـبـيـاتـ أجـنبـيـةـ كـثـيرـةـ تـنـاوـلـتـ الـقدـرـةـ الـائـتمـانـيـةـ عـلـىـ نـحـوـ كـبـيرـ لـأـهمـيـتـهاـ الكـبـيرـةـ وبـاعتـبارـهاـ المـحرـكـ الرـئـيـسـ لـالـعـلـمـ المـصـرـفـيـ وـتـحـقـيقـ هـامـشـ أـربـاحـ كـبـيرـ لـالمـصـارـفـ التـجـارـيـةـ وـاـهـمـ (Memmel and Busch, 2014, 4- 6).

والقدرة الائتمانية تتمثل في قدرة المصارف التجارية على منح القروض المصرفية القطاعات كافة في الاقتصاد، وهي تعتمد على نحو كبير على كفاية رأس المال، إذ كلما كان رأس المال المصرفي كبيراً كلما كانت القدرة الإقراضية للمصرف أكبر وأقدر على مواجهة المخاطر المصرفية وخصوصا خطر الائتمان، الذي يصنف على انه أكبر المخاطر التي تواجه المصارف التجارية وتهدد قدرتها الائتمانية (Edge and Berrospide, 2010, 2-5).

وتبرز إدارة خطر الائتمان بوصفها جزءاً مهما جداً في العمل المصرفي وضرورية أن تكون إدارة خطر الائتمان بإتباع احدث التقنيات لإدارة المخاطر وتجنب الوقوع في الخطر، وهنا تبرز إدارة الموجودات المصرفية باعتبار القروض من أهم الموجودات المصرفية التي تحقق أعلى

العوائد المصرفية، إذ منحت القروض المصرفية على نحو مضمون (Safakli, 2007, 616-618). وتؤدي المصارف بوصفها الوسيط المالي دور كبير في تطوير اقتصاديات الدول وتمويل المشاريع التنموية بمنح القروض المصرفية وللقطاعات المختلفة كافة، التي تتولى إقامة المشاريع الاقتصادية العملاقة ذات العوائد المرتفعة (Olowofeso *et al.*, 2015, 133-135).

إن عمليات الإصلاح والتحرر التي شهدتها الأنظمة المالية في السنوات الأخيرة وتحرير رؤوس الأموال والعملة المصرفية وما ترتب عليها من ضرورة تطبيق المصارف للمعايير المصرفية الدولية ومتطلبات بازل لرأس المال جعل المنافسة تختتم في السوق المصرفية وأصبحت المنافسة على أوجهها بين المصارف. الأمر الذي فرض على المصارف ضرورة تقديم أفضل وأحدث الخدمات المصرفية (Alihodzic and Plakalovic, 2015, 139-141)، إذ أصبحت المنافسة على مستوى السوق المصرفية العالمية وليس السوق المحلية فقط ، مما يتطلب ضرورة تدعيم الموجودات المصرفية وتوظيف هذه الموجودات بأفضل التوظيفات وتدعيم الأنظمة المصرفية، إذ كلما كانت الأنظمة المصرفية تتمتع بالعمق المالي كلما كانت أقدر على مواجهة الأزمات المالية وخصوصاً في الاقتصاديات المتقدمة (Tan, 2012, 3-5)، إذ يُعد الائتمان أساس العمل المصرفي لكونه أحد أهم التوظيفات المصرفية التي تحقق أعلى العوائد وفي الوقت نفسه فإن خطره أكبر خطر ممكн، الامر الذي ينعكس سلبياً على المصارف بأكبر الخسائر، إذا لم يوظف على نحو مضمون، وقد كان ذلك واضحاً بحصول الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ وتداعياتها الكبيرة على دول كثيرة ومصارف كبيرة، والتي كان من أهم أسبابها منح القروض العقارية ثم انتقلت الأزمة المالية عبر التعاملات في الأسواق المالية (McCarthy, Pouvelle, 2012, 3-6) (and Mills, 2014, 5-7).

لذلك فإنه من الضروري تطوير العمل المصرفي ولاسيما جانب الائتمان المصرفي وإدارة الائتمان بأحدث التقنيات ومنح القروض المصرفية بأنواعها المختلفة، بما يضمن التوزيع الأمثل للموارد المصرفية لتحقيق أفضل العوائد المصرفية وتجنب أغلب الأخطار المصرفية، ولاسيما خطر الائتمان (Lvaskeviuite and Macerinskiene, 2008, 270-272).

إن معظم الدراسات اليوم تهتم بالنمو الاقتصادي وتركز على تحقيق التنمية الاقتصادية واستخدام المعرفة ورأس المال البشري بوصفهما عوامل رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة (Dullien, 2009, 3-5)، وللائتمان دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ تتم من خلاله عمليات تمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنافع المالية والاقتصادية، التي تُسهم على نحو كبير في تطوير اقتصاديات الدول (Bezemер *et al.*, 2017, 2-4).

كما أن تحرير الأسواق المالية أدى إلى زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى السوق المحلية واحتدام المنافسة في السوق المصرفية وزيادة التحديات المصرفية، ومن شأن ذلك أن يجعل المصارف في مواجهة كبيرة مع مصارف عالمية تقدم خدمات مصرفيّة حديثة، فضلاً عن قدرتها الكبيرة على منح القروض المصرفية المتعددة والحصول على حصة سوقية كبيرة في السوق المصرفية مما يتطلب ضرورة تطوير المصارف المحلية وتنمية رؤوس أموالها وإتباع الأساليب الحديثة لإدارة الائتمان المصرفي بما يضمن تحقيق أعلى العوائد (Rashid, 2011, 2-4).

ثانياً. مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية

سوف يتم عرض وتحليل مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية، فضلاً عن مؤشرات الربحية للمصارف وسيولتها، التي تُعد من المؤشرات الرئيسية للعمل المصرفي لتحديد قدرة المصارف على منح القروض المصرفية في السوق المصرفية العراقية وتحديد إمكانية

المصارف، وهل أن منح القروض بهذا الحجم يكفي أم هناك حاجة كبيرة للمزيد من القروض التي تساعد فئات عديدة في المجتمع العراقي.

• مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات

يُعد مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات من مؤشرات القدرة الائتمانية، إذ يقيس المؤشر قدرة المصرف على توظيف أمواله في مجال الإقراض، الذي يُعد من أهم مجالات توظيف الأموال، وكما هو موضح في الجدول ١:

الجدول ١
تطور مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات للمصارف الخاصة العراقية
للمرة (٢٠١٥-٢٠١٤)

السنوات	المؤشرات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٠,٢٢	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٤	
مصرف بغداد	٠,١٥	٠,١٢	٠,١٢	٠,١١	
المصرف التجاري العراقي	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠٧	
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٠,٦٨	٠,٥٩	٠,٦٠	٠,٥٥	
مصرف المنصور للاستثمار	٠,١٠	٠,١١	٠,١١	٠,١٦	
المصرف المتحد للاستثمار	٠,٥٥	٧,٨٥	٠,٧١	١,٥٤	
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٠,٤٢	٠,٤٧	٠,٢٧	٠,٤٢	
مصرف الاتحاد العراقي	٠,٧٩	٠,٥٠	٠,٥٢	٠,٢٥	
مصرف بابل	٠,٤٠	٠,٥٦	٠,٥٨	٠,١٧	
مصرف الائتمان العراقي	٠,٠٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠١	
مصرف الاستثمار العراقي	٠,٢٢	٠,٢٩	٠,٤٦	٠,٤٧	
المصرف الأهلي العراقي	٠,٢٨	٠,٢٦	٠,٢١	٠,٠٢	
مصرف أشور الدولي	٠,٠٢	٠,١٩	٠,٢٧	٠,١٨	
مصرف الخليج التجاري	٠,٣٨	٠,٣٥	٠,٣٦	٠,٥٠	

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمرة (٢٠١٥-٢٠١٤).

يظهر من الجدول ١ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر للائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٢٧، بينما قد حقق مصرف بغداد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,١٥، فيما قد حقق المصرف التجاري العراقي أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٠٢، بينما حقق مصرف دجلة والفرات أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٦٨، أما مصرف المنصور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,١٦، بينما حقق المصرف المتحد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٧,٨٥، في حين حقق مصرف الموصل أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٤٢، بينما حقق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٧٩، أما مصرف بابل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,٥٨، في حين حقق مصرف الائتمان أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٠٠٠١، بينما حقق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٢٢، بينما حقق مصرف أشور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,٢٧، فيما حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٣٥، ويلاحظ من الجدول أن أغلب المصارف قد انخفضت المؤشر لديها في سنة ٢٠١٥ والسبب يعود إلى وضع البلد في سنة ٢٠١٥ بسبب العصابات الإرهابية وعدم تحقيق الأمان لمنح القروض على نحو كبير.

• مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع

يُعد مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع من مؤشرات القدرة الإقراضية، ويقيس قدرة المصرف على منح القروض التجارية وتوظيف أمواله في الإقراض، وكما موضح في الجدول ٢:

الجدول ٢

تطور مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للمصارف الخاصة العراقية
للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢)

المؤشرات	السنوات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار		٠,٤٥	٠,٢٧	٠,٣٢	٠,٣٢
مصرف بغداد		٠,٢٥	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٤
المصرف التجاري العراقي		٠,١٠	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٢
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار		٣,٠٩	١,٨٥	١,١١	٠,٩٠
مصرف المنصور للاستثمار		٠,١٤	٠,١٧	٠,١٨	٠,٤٩
المصرف المتحد للاستثمار		١,٤١	٢,٣٠	١,٥٣	١,٥٧
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار		١,٨١	٢,٣١	٠,٥٧	٠,٨٣
مصرف الاتحاد العراقي		١,٤٥	٠,٩٤	١,٠٣	٠,٣٦
مصرف بابل		١,٤٦	٠,٥٦	١,١٥	٠,٢٨
مصرف الائتمان العراقي		٠,٠٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٠,٠٢
مصرف الاستثمار العراقي		٠,٤٧	٠,٦٤	٠,٨٦	٠,٩٣
المصرف الأهلي العراقي		٠,٦٨	٠,٤٨	٠,٣٢	٠,٤٤
مصرف أشور الدولي		٠,١٠	٠,٧٧	١,١٦	٠,٧٠
مصرف الخليج التجاري		٠,٧٥	٠,٦٣	٠,٦٨	٠,٨٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢).

يظهر من الجدول ٢ أن مصرف الشرق الأوسط قد حق أعلى مؤشر للاقتئان النقدي إلى إجمالي الودائع في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٤٥، بينما قد حق مصرف بغداد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٢٥، في حين حق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١٠، أما مصرف دجلة والفرات فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٣,٠٩، فيما حق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٤٩، أما المصرف المتحد فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٢,٣٠، أما مصرف الموصل فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٢,٣١، بينما حق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٤٥، في حين حق بابل فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٤٦، أما مصرف الائتمان فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠٢ والبالغ ٠,٠٢، وحق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٩٣، بينما حق المصرف الأهلي أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٦٨، أما مصرف أشور فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ١,١٦، في حين حق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٨٢، ويلاحظ من الجدول أن عدد من المصارف قد ارتفع المؤشر لديهم في سنة ٢٠١٥ ويعود ذلك إلى قدرة هذه المصارف على الاستمرار في توظيف أموالها على الرغم من الظروف التي مر بها البلد.

• مؤشر العائد إلى إجمالي الموجودات
يُعد مؤشر العائد إلى إجمالي الموجودات من المؤشرات الرئيسية للعائد المتحقق للمصرف والناتج عن توظيف موجوداته وأهمها القروض، إذ يقيس المؤشر فاعلية الموجودات في تحقيق العائد، وكما موضح في الجدول ٣:

الجدول ٣
تطور مؤشر العائد إلى إجمالي الموجودات لمصارف الخاصة العراقية
للمندة (٢٠١٤-٢٠١٥)

المؤشرات	السنوات			
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٠,٠٠٨	٠,٠٠٥	٠,٠٢	٠,٠٢
مصرف بغداد	٠,٠٠٣	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
المصرف التجاري العراقي	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٤
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٠,١٣	٠,٠٠٣	٠,٠١	٠,٠١
مصرف المنصور للاستثمار	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٢
المصرف المتحد للاستثمار	٠,٠٣	٠,٣٩	٠,٠٣	٠,٠٤
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	(٠,٠٠٠٩)	٠,٠٠٥	٠,٠٦	٠,٠٣
مصرف الاتحاد العراقي	(٠,٠٠١)	٠,٠٢	٠,٠٨	٠,٠٢
مصرف بابل	٠,٠٩	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
مصرف الائتمان العراقي	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٤
مصرف الاستثمار العراقي	٠,٠٣	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٠٣
المصرف الأهلي العراقي	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٤
مصرف أشور الدولي	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٦
مصرف الخليج التجاري	٠,٠١	٠,٠٤	٠,٠٦	٠,٠٧

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمندة (٢٠١٤-٢٠١٥).

يظهر من الجدول ٣ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر للعائد إلى إجمالي الموجودات في سنة ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥، بينما حقق مصرف بغداد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥، في حين حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥، أما مصرف دجلة والفرات فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ وباللغ ٠,٠٠٨، فيما حقق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ وباللغ ٠,٠٣، أما المصرف المتحد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ وباللغ ٠,٣٩، بينما حقق مصرف الموصل أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ وباللغ ٠,٠٠٩، أما مصرف الاتحاد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ وباللغ ٠,٠٠١، وفي حين حقق مصرف الائتمان أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وباللغ ٠,٠١، أما مصرف الاستثمار فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ وباللغ ٠,٠٠٣، بينما حقق المصرف الأهلي أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وباللغ ٠,٠٣، أما مصرف أشور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وباللغ ٠,٠٦، وفيما حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وباللغ ٠,٠٧، ويلاحظ من الجدول أن أغلب المصارف قد انخفضت المؤشر لديها في سنة ٢٠١٥، وكذلك فإن مصرف الموصل ومصرف الاتحاد قد تعرضوا لخسارة في سنة ٢٠١٥، والسبب يعود لعدم قدرة المصارف على توظيف أموالها في سنة ٢٠١٥ والحالة الاستثنائية التي مر بها البلد في تلك السنة.

• مؤشر العائد إلى إجمالي الودائع

يقيس مؤشر العائد إلى إجمالي الودائع مدى قدرة المصرف على تحقيق العائد من الودائع التي نجح في الحصول عليها وقد وظفها في مجالات توظيف كثيرة وأهمها الإقراض وكما موضح في الجدول ٤ :

الجدول ٤

تطور مؤشر العائد إلى إجمالي الودائع للمصارف الخاصة العراقية لمدة (٢٠١٥-٢٠١٢)

المؤشرات	السنوات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار		٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٣
مصرف بغداد		٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢
المصرف التجاري العراقي		٠,٠٨	٠,٠٧	٠,٠٩	٠,١١
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار		٠,٦١	٠,٠١	٠,٠٣	٠,٠٣
مصرف المنصور للاستثمار		٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٥	٠,٠٨
المصرف المتحد للاستثمار		٠,٠٨	٠,١١	٠,٠٨	٠,١٣
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار		(٠,٠٠٣)	٠,٠٢	٠,١٤	٠,٠٦
مصرف الاتحاد العراقي		(٠,٠٠٢)	٠,٠٣	٠,١٧	٠,٠٤
مصرف بابل		٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٢
مصرف الائتمان العراقي		٠,٠٧	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٦
مصرف الاستثمار العراقي		٠,٠٦	٠,١١	٠,٠٩	٠,٠٠٧
المصرف الأهلي العراقي		٠,٠٠٨	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٩
مصرف آشور الدولي		٠,٠٨	٠,٠٨	٠,٢٠	٠,٢٣
مصرف الخليج التجاري		٠,٠٢	٠,٠٧	٠,١١	٠,١١

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية لمدة (٢٠١٥-٢٠١٢).

يظهر من الجدول ٤ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر للعائد إلى إجمالي الودائع في سنة ٢٠١٢ و٢٠١٣ وبالبالغ ٣، أما مصرف بغداد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ و٢٠١٣ وبالبلغ ٠,٠٢، بينما حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ١١، في حين حقق مصرف دجلة والفرات أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ وبالبلغ ٠,٦١، أما مصرف المنصور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ٠,٠٨، بينما المصرف المتحد قد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ١٣، في حين حقق مصرف الموصل أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ وبالبلغ ١٤، وحقق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ وبالبلغ ١٧، بينما مصرف بابل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ وبالبلغ ٤، في حين حقق مصرف الائتمان أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ وبالبلغ ٠,٠٧، أما مصرف الاستثمار فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ وبالبلغ ٠,٠٦، بينما مصرف آشور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ٢٣، في حين حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ و٢٠١٣ وبالبلغ ١١، كذلك يلاحظ من الجدول انخفاض المؤشر في سنة ٢٠١٥ والسبب هو عدم قدرة المصارف على توظيف أموالها في هذه السنة.

• مؤشر العائد على السهم

يُعدّ مؤشر العائد على السهم من المؤشرات المهمة للمصارف التي تقيس العائد المتحقق على السهم، وكما موضح في الجدول ٥:

الجدول ٥

تطور مؤشر العائد على السهم للمصارف الخاصة العراقية
للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢)

المؤشرات	السنوات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار		٠,٠٢٢	٠,٠١٤	٠,١٣٩	٠,١٦٢
مصرف بغداد		٠,٠٢٣	٠,١١١	٠,١٣٠	٠,١٤٠
المصرف التجاري العراقي		٠,٠٢٩	٠,٠٣٧	٠,٠٥٩	٠,١٣٢
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار		٠,٤٥٠	٠,٠١٠	٠,٠٥٠	٠,٠٧١
مصرف المنصور للاستثمار		٠,٠٧٩	٠,٠٦٨	٠,١٠٠	٠,٠٤٩
المصرف المتحد للاستثمار		٠,٠٦٦	٠,٠٧٢	٠,١٠٠	٠,٢١٠
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار		---	٠,٠٠٩	٠,١٩٢	٠,٠٨٠
مصرف الاتحاد العراقي		---	٠,٠٥٧	٠,٢٨٣	٠,١٧٩
مصرف بابل		٠,٠١٥	٠,٠٢٧	٠,٠٢٤	٠,٠٥٠
مصرف الائتمان العراقي		٠,٠٥	٠,٠٥٤	٠,٠٧٧	٠,٢٢٩
مصرف الاستثمار العراقي		٠,٠٧٠	٠,١١٦	٠,١٧٣	٠,٠١٤
المصرف الأهلي العراقي		٠,٠١٠	٠,٠٣٠	٠,٠٩٠	٠,١٥٠
مصرف أشور الدولي		٠,٠٤٣	٠,٠٣٩	٠,٠٨٠	٠,١١١
مصرف الخليج التجاري		٠,٠٣٣	٠,١٢٠	٠,١٩٠	٠,٣٠٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى القارير السنوية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢).

يظهر من الجدول ٥ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر للعائد على السهم في سنة ٢٠١٢ وبالبالغ ١٦٢، بينما حقق مصرف بغداد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ١٤٠، في حين حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ١٣٢، أما مصرف دجلة والفرات فقد أصلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ وبالبلغ ٤٥٠، في حين حقق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ وبالبلغ ١٠٠، أما المصرف المتحد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ٢١٠، بينما مصرف الموصل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ وبالبلغ ١٩٢، في حين حقق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ وبالبلغ ٢٨٣، أما مصرف بابل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ٥٠٠، بينما مصرف الائتمان فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ٢٢٩، فيما حقق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ وبالبلغ ١٧٣، أما المصرف الأهلي فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ١٥٠، بينما مصرف أشور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ١١١، في حين حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ وبالبلغ ٣٠٠، ويلاحظ من الجدول أن المؤشر قد انخفض في سنة ٢٠١٥ ويعود السبب لعدم قدرة المصارف على تحقيق أرباح كبيرة ومن ثم انخفض العائد على السهم في أغلب المصارف، كما أن مصرف الموصل ومصرف الاتحاد لم يكن هناك أرقام بسبب تحقيقهم لخسارة في سنة ٢٠١٥ ومن ثم لم يكن هناك عائد على السهم.

• مؤشر رأس المال إلى إجمالي الموجودات

يقيس مؤشر رأس المال إلى إجمالي الموجودات مدى قدرة رأس المال على تغطية الخسائر المحتمل حدوثها خلال توظيف الموجودات المصرفية، وكما موضح في الجدول ٦:

الجدول ٦

**تطور مؤشر رأس المال إلى إجمالي الموجودات للمصارف الخاصة العراقية
للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢)**

المؤشرات	السنوات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار		٠,٣٧	٠,٣٦	٠,١٩	٠,١٨
مصرف بغداد		٠,١٥	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٣
المصرف التجاري العراقي		٠,٦٠	٠,٥٥	٠,٤٤	٠,٣٤
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار		٠,٢٨	٠,٣٦	٠,٣٢	٠,٢٦
مصرف المنصور للاستثمار		٠,٢٣	٠,٢٨	٠,٣١	٠,٥٧
المصرف المتحد للاستثمار		٠,٥١	٥,٤٨	٠,٣٩	٠,٣٥
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار		٠,٦٩	٠,٥٨	٠,٣٦	٠,٤٢
مصرف الاتحاد العراقي		٠,٤١	٠,٣٥	٠,٣٠	٠,١٦
مصرف بابل		٠,٦٦	٠,٥٧	٠,٤٥	٠,٣٢
مصرف الائتمان العراقي		٠,٤٠	٠,٣٩	٠,٢٤	٠,١٧
مصرف الاستثمار العراقي		٠,٤٥	٠,٤٤	٠,٢٩	٠,٢٦
المصرف الأهلي العراقي		٠,٤٦	٠,٤٠	٠,٢٨	٠,٢٩
مصرف أشور الدولي		٠,٥٥	٠,٥٧	٠,٥٩	٠,٥٥
مصرف الخليج التجاري		٠,٣٦	٠,٣٦	٠,٣١	٠,٢٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢).

يظهر من الجدول ٦ أن مصرف الشرق الأوسط قد حق أعلى مؤشر لرأس المال إلى إجمالي الموجودات في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٣٦، بينما مصرف بغداد قد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,١٥، في حين حق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٦٠، أما مصرف دجلة والفرات فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٣٢، وحق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٥٧، أما المصرف المتحد فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٥,٤٨، بينما مصرف الموصل فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٦٩، في حين حق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٤١، أما مصرف بابل فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٦٦، بينما مصرف الائتمان حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٤٠، في حين حق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٤٥، أما المصرف الأهلي فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٤٦، بينما مصرف أشور فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,٥٩، فيما حق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٣٦، ويظهر من الجدول أن المؤشر قد ارتفع في سنة ٢٠١٥ وهذا يعني أن رؤوس أموال المصرف قادرة على تغطية أي خسائر محتمل حدوثها.

• مؤشر نسبة الملكية

يُعد مؤشر نسبة الملكية من المؤشرات المهمة للمصارف التجارية ويقيس المؤشر نسبة الملكية، وكما هو موضح في الجدول ٧:

٧ الجدول تطور مؤشر نسبة الملكية للمصارف الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢)

السنوات	المؤشرات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٤١,٠٢	٤٤,٩٥	٢٦,١٩	٢٢,٩٢	
مصرف بغداد	١٧,٣٣	١٦,٠٠	١٦,٥٠	١٥,٩٣	
المصرف التجاري العراقي	٦٦,٠٩	٦٣,٣٠	٥٨,٧١	٤٨,٨٠	
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٤٧,٦٣	٤٢,٨٨	٣٩,٤٨	٣٠,٨٤	
مصرف المنصور للاستثمار	٢٦,٨٤	٣١,٩١	٣٥,٥	٦١,٤٥	
المصرف المتحد للاستثمار	٥٥,٣٥	٥٧٩,٤١	٤٤,٨٩	٤٣,٩٢	
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٧١,٨٥	٧٥,٥٣	٤٦,٥٦	٤٧,٠٣	
مصرف الاتحاد العراقي	٤١,٣٢	٣٨,٧٤	٤٣,٥٨	١٩,٥٨	
مصرف بابل	٦٨,٢٣	٦٠,٩٤	٤٩,٠٤	٣٦,٨٧	
مصرف الائتمان العراقي	٤٨,٨٠	٤٦,٤١	٣٢,٦٨	٣١,٢٦	
مصرف الاستثمار العراقي	٥٠,٩٨	٥٠,٧٩	٣٥,٨٠	٣١,٣٤	
المصرف الأهلي العراقي	٤٨,٦٠	٤٢,٧٦	٣١,٠٧	٤٥,٨٦	
مصرف آشور الدولي	٥٩,٧٩٩	٦٢,١٥٩	٦٤,٩	٦٣,٦٥	
مصرف الخليج التجاري	٣٩,٦٦	٤٢,٣٧	٣٨,٩	٣٥,١	

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢).

يظهر من الجدول ٧ أن مصرف الشرق الأوسط قد حق أعلى مؤشر لنسبة الملكية في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٤٤,٩٥ ، بينما مصرف بغداد قد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١٧,٣٣ ، في حين حق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٦٦,٠٩ ، أما مصرف دجلة والفرات فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٤٧,٦٣ ، في حين حق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٦١,٤٥ ، أما المصرف المتحد فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٥٧٩,٤١ ، بينما حق مصرف الموصل أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٧٥,٥٣ ، في حين حق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٤٣,٥٨ ، وحق مصرف بابل أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٦٨,٢٣ ، بينما مصرف الائتمان فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٤٨,٨٠ ، في حين حق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٥٠,٩٨ ، أما المصرف الأهلي فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٤٨,٦٠ ، بينما مصرف آشور فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٦٤,٩ ، في حين حق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٤٢,٣٧ .

• مؤشر النقد إلى إجمالي الودائع

يُعد مؤشر النقد إلى إجمالي الودائع من المؤشرات الرئيسية للمصارف التجارية والتي تقيس سيولة المصرف وقدرته على سداد الالتزامات المصرفية وكما هو موضح في الجدول ٨ :

٨ الجدول تطور مؤشر النقد إلى إجمالي الودائع للمصارف الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٤-٢٠١٢)

السنوات	المؤشرات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٧٦	٠,٧٥	
مصرف بغداد	٠,٩٧	٠,٦٦	٠,٧٢	٠,٧٧	

السنوات	المؤشرات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
المصرف التجاري العراقي	١,٦٠	١,١١	١,٩٨	١,٢٢	
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٠,٣٥	٠,٢٣	٠,١٣	٠,٣٠	
مصرف المنصور للاستثمار	٠,٣١	٠,٤٨	٠,٤٣	٠,٦٧	
المصرف المتحد للاستثمار	٠,٥١	٠,١٩	٠,٣٢	٠,٨٧	
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	١,٥٥	١,٢٨	١,١٨	٠,٨٤	
مصرف الاتحاد العراقي	٠,٢٦	٠,٧٩	٠,٨٢	٠,٨٤	
مصرف بابل	٠,٧٦	٠,٥٢	٠,٥٤	١,١٣	
مصرف الائتمان العراقي	١,٨٢	٠,٦٤	٠,٥١	٠,٥١	
مصرف الاستثمار العراقي	١,٣٨	١,٣٨	٠,٨١	٠,٨٢	
المصرف الأهلي العراقي	١,١٦	١,٢١	١,٠٦	١,٧٢	
مصرف آشور الدولي	٢,٧٣	٢,٧٢	٢,٦٢	١,١٧	
مصرف الخليج التجاري	٠,٥٩	٠,٨٠	٠,٨٨	٠,٦١	

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢).

يظهر من الجدول ٨ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر للنقد إلى إجمالي الودائع في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٩٨، بينما مصرف بغداد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٩٨، في حين حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ١,٩٨، أما مصرف دجلة والفرات فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٣٥، في حين حقق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٦٧، أما المصرف المتحد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٨٧، بينما مصرف الموصل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٥١، أما مصرف بابل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ١,١٣، بينما مصرف الائتمان فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٨٢، فيما حقق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ و٢٠١٥ والبالغ ١,٣٨، أما المصرف الأهلي فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ١,٧٢، بينما مصرف آشور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٢,٧٣، في حين حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,٨٨، ويلاحظ من الجدول أن المؤشر قد ارتفع في سنة ٢٠١٥، ويعود السبب إلى أن أغلب المصارف لم توظف جزءاً كبيراً من موجوداتها خوفاً من تعرضها للخسارة ولاسيما في الحالة الاستثنائية التي كان البلد يمر بها.

• مؤشر نسبة التداول

يُعد مؤشر نسبة التداول من المؤشرات المهمة جداً للمصارف التجارية، ويقيس المؤشر نسبة التداول، كما موضح في الجدول ٩:

الجدول ٩

تطور مؤشر نسبة التداول للمصارف الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢)

السنوات	المؤشرات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	١,٤٦	١,٥٧	١,٢٠	١,١٨	
مصرف بغداد	١,١٧	١,١٥	١,١٦	١,١٥	
المصرف التجاري العراقي	٢,٩٤	٢,٧٢	٢,٤١	١,٩٤	
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	١,٨٠	١,٥٩	١,٥٠	١,٣٤	
مصرف المنصور للاستثمار	١,٣٥	١,٤٥	١,٥٣	٢,٥٤	

المؤشرات	السنوات	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
المصرف المتحد للاستثمار		٢,٠١	١,٩٤	١,٦٩	١,٦٦
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار		٣,٥٠	٤,٠٢	١,٨٥	١,٨٦
مصرف الاتحاد العراقي		١,٦٤	١,٥٨	١,٧١	١,٢٢
مصرف بابل		٢,٤٩	١,٩٩	١,٧١	١,٤٣
مصرف الائتمان العراقي		١,٩٤	١,٨٦	١,٤٨	١,٤٥
مصرف الاستثمار العراقي		١,٩٨	١,٩٧	١,٥١	١,٤٠
المصرف الأهلي العراقي		١,٨٦	١,٧	١,٤٣	١,٨٢
مصرف آشور الدولي		٢,٣٣	٢,٤٨	٢,٦٥	٢,٥٧
مصرف الخليج التجاري		١,٥٦	١,٦٣	١,٥٥	١,٤٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٥-٢٠١٢).

يظهر من الجدول ٩ أن مصرف الشرق الأوسط قد حق أعلى مؤشر لنسبة التداول في سنة ٢٠١٤ والبالغ ١,٥٧، بينما مصرف بغداد فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,١٧، في حين حق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٢,٩٤، أما مصرف دجلة والفرات فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٨٠، فيما حق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٢,٥٤، وحقق المصرف المتحد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٢,٠١، بينما مصرف الموصل فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٤,٠٢، في حين حق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ١,٧١، أما مصرف بابل فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٢,٤٩، بينما مصرف الائتمان فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٩٤، فيما حق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٩٨، أما المصرف الأهلي فقد حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٨٦، بينما حق مصرف آشور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٢,٦٥، في حين حق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ١,٦٣.

ثالثاً. أنموذج مقترن لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية

إن الأنماذج المقترن تطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية يتضمن إنشاء شركة خاصة لمنح الائتمان المصرفي في العراق، إذ تتكون الشركة من:

- **المصارف الخاصة العراقية:** يكون عدد المصارف الخاصة المكونة للشركة ١٤ مصرفًا عراقياً خاصاً أو أكثر وبمحض متساوية وتكون حصة المصارف الخاصة مجتمعة في الشركة ٦٠٪ من الشركة.
- **المساهمون:** تطرح الشركة أسهماً في سوق الأوراق المالية لشرائها من الأفراد الذين سوف يدخلون بوصفهم مساهمين في الشركة وسوف تكون حصتهم ٤٠٪ من الشركة.
- **أسلوب عمل الشركة**

يتلخص عمل الشركة بالآتي:

١. يتم إنشاء وحدة خاصة بجمع المعلومات تكون مجهزة بأحدث أجهزة الحاسوب وتحت تقنيات الاتصالات والمعلومات فضلاً عن الكادر المتخصص والمميز بمعرفته بتقنية المعلومات لتتولى جمع المعلومات الدقيقة والصحيحة عن المقرضين وكل ما يتعلق بمساريعهم.
٢. يتم إنشاء وحدة متخصصة بتحليل المعلومات الخاصة بالبيان المقرضين وتحليل مركزهم المالي وتصنيفهم حسب نوع القروض المراد اقتراضها.
٣. يتم منح القروض المصرفية فئات المجتمع العراقي كافة وبسعر فائد مناسب لكل الفئات وكمالي:

- القروض للمشاريع الكبيرة تكون بسعر فائدة ١٣٪ .
- القروض لمشاريع المجمعات السكنية بسعر فائدة ١٢٪ .
- القروض لمشاريع إنشاء المولات وال محلات التجارية بسعر فائدة ١١٪ .
- القروض للمشاريع الترفيهية بسعر فائدة ١٠٪ .
- القروض للمشاريع الصغيرة بسعر فائدة ٧٪ .
- قروض لفئة الشباب العاطلين عن العمل لإنشاء مشاريع صغيرة لهم بسعر فائدة ٦٪ .

• العوائد المتحققة من الشركة

- ٦٠٪ من عوائد الشركة توزع على المصارف الخاصة العراقية التي كونت الشركة وتوزع الأرباح بينهم بالتساوي وحسب مشاركتهم في تكوين الشركة منذ تأسيسها وبحصة متساوية.
- ٤٠٪ من عوائد الشركة توزع على المساهمين الذين اشتروا أسهماً من سوق الأوراق المالية.
- عوائد اجتماعية سوف يتم تحقيقها للعديد من الأيدي العاملة التي سوف تساهم بالعمل في المشاريع التي سوف يتم إنشائها والممولة من القروض الممنوحة من الشركة.
- عوائد اقتصادية سوف تتحقق بإنشاء مشاريع كبيرة تسهم في تطوير اقتصاد البلد.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات

١. للائتمان المصرفي أهمية كبيرة في تطوير العمل المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٢. ارتفاع مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات في مصرف بغداد ومصرف دجلة والفرات والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف الاتحاد العراقي ومصرف بابل والمصرف الأهلي العراقي ومصرف الخليج التجاري في سنة ٢٠١٥ وانخفاضه في المصارف الأخرى.
٣. ارتفاع مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع في مصرف بغداد والمصرف التجاري ومصرف دجلة والفرات والمصرف الأهلي العراقي ومصرف الموصل ومصرف الاتحاد ومصرف بابل لسنة ٢٠١٥ وانخفاضه في المصارف الأخرى.
٤. تباين مؤشرات الربحية والسيولة في المصارف الخاصة العراقية خلال سنوات البحث منخفضة نارة ومرتفعة نارة أخرى.

ثانياً. المقتراحات

١. تقديم مقتراحات حديثة لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة لتمكن المصارف الخاصة من منح القروض إلى كل فئات المجتمع العراقي وبكلفة منخفضة .
٢. تخفيف الإجراءات القانونية والضمانات المفروضة على الزبائن المتبعه في عملية منح القروض المصرفية للتمكن من تقديم القروض إلى أكبر عدد من الزبائن.
٣. تطوير الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف الخاصة في العراق على نحو يتناسب مع التطورات العالمية في جانب تقديم الخدمات المصرفية.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٢)، العراق.
٢. مصرف بغداد، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٥-٢٠١٢)، العراق.

النعيبي [٩٣]

٣. المصرف التجاري العراقي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٤. مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٥. مصرف المنصور للاستثمار، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٦. المصرف المتحد للاستثمار، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٧. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٨. مصرف الاتحاد العراقي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٩. مصرف بابل، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
١٠. مصرف الائتمان العراقي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
١١. مصرف الاستثمار العراقي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
١٢. المصرف الأهلي العراقي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
١٣. مصرف أشور الدولي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
١٤. مصرف الخليج التجاري، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.

ثانياً. المصادر باللغة الانكليزية

1. Bezemer, Dirk, Samarina, Anna and Zhang,Lu,2017,The Shift in bank credit allocation: new data and new findings ‘DNB Working Paper, De Nederlandsche Bank, Working Paper No.559.
2. Berrospide, Jose M. ,Edge, Rochelle M., 2010,The Effects of Bank Capital on Lending: What Do We Know, and What Does it Mean? Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research&Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C.
3. Busch,Ramona, Memmel,Christoph,2014,Quantifying the Components of the Bank's Net Interest Margin,Bundesbank Discussion Paper No. 15/2014.
4. Dullien, Sebastian, 2009, Central Banking, Financial Institutions and Credit Creation in Developing Countries, United Nations Conference on Trade and Development.
5. Plakalovic, Novo, Alihodzic, Almir‘2015‘ Determinants of the Net Interest Margins in BH Banks,Industrija,Vol.43,No.1.
6. Pouvelle,Cyril,2012, Bank Credit, asset Prices and Financial Stability: Evidence from French Banks ‘International Monetary Fund ‘IMF Working Paper‘ WP/12/103.
7. Rashid, Hamid, 2011, Credit to Private Sector, Interest Spread and Volatility in Credit-Flows: Do Bank Ownership and Deposits Matter? , Economic&Social Affairs, DESA Working Paper No . 105.
8. Tan, Tatum Blaise Pua, 2012, Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/12/123.
9. Mills,Karen Gordon,McCarthy,Brayden,2014, The State of Small Business Lending: Credit Access during the Recovery and How Technology May Change the Game, Harvard Business School , The State of Small Business Lending:, Working Paper 15-004.
10. Macerinskiene, Irena, Ivaskeviciute, Laura, 2008, The Evaluation Model of a Commercial Bank Loan Portfolio, Journal of Business Economics and Management, 9 (4).

11. Safakli, Okan Veli, 2007, Credit Risk Assessment for the Banking Sector of Northern Cyprus, Journal of Yasar University , 2(6).
12. Olowofeso, Olorunsola E. , Bada, Abiodun S., Adeboye, Adeyemi A., Adejo, Valli T., Bassey, Kufre J., and Dzaan, Kumafan S., 2015, Investigating the Dynamics of Bank Credit in Nigeria: The Role of Bank Consolidation, CBN Journal of Applied Statistics Vol.6,No.1.